

عدل عليا رقم ٧٩/١٠٩

المبدأ القانوني

إذا ثبت بالبينات أن المستدعي هو في الأصل فلسطيني الجنسية وأنه هاجر من فلسطين في سنة ١٩٤٩ على أثر النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨ وأقام في الضفة الشرقية من المملكة الأردنية الهاشمية منذ ذلك التاريخ حتى الآن ، فإنه يعتبر أردني الجنسية عملاً بقانون الجنسية رقم (٥٦) لسنة ١٩٤٩ ورقم (٦) لسنة ١٩٥٤ ، ويكون من حقه الحصول على جواز سفر أردني .

الهيئة الحاكمة برئاسة السيد موسى الساكت (الرئيس الاول) وعضوية السادة : فواز الروسان ، نسيب عازر ، محمد نهار الرفاعي وحسني الجيوسي .

المستدعي : زكريا أحمد سلمان زين . وكيله المحامي أسعد كمال السعدي .

المستدعى ضده : مدير عام دائرة الجوازات .

القرار

قدم المستدعي هذه الدعوى للطعن بالقرار الصادر عن المستدعى ضده المتضمن عدم اعطاء المستدعي جواز سفر أردني وهو يستند في دعواه الى أن القرار مخالف للقانون لان المستدعي هو أردني الجنسية ومن حقه الحصول على جواز سفر أردني .

وقد أصدرت هذه المحكمة بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢ قراراً مؤقثاً دعت فيه المستدعى ضده لبيان الاسباب التي تمنع من إلغاء القرار المطعون به فقدم رئيس النيابة العامة لائحة جوابية طلب فيها رد

الدعوى لان القرار موافق للقانون وغير مشوب بأي عيب من العيوب التي تبطل القرارات الادارية .

وبعد الاستماع لمرافعة الفريقين في جلسة علنية يتبين ان القانون رقم ٤٩/٥٦ المضاف لقانون الجنسية ينص في مادته الثانية على ان جميع المقيمين عادة عند نفاذ هذا القانون في شرق الاردن او في المنطقة الغربية التي تدار من قبل الملكة الاردنية الهاشمية ممن يحملون الجنسية الفلسطينية يعتبرون انهم حازوا الجنسية الاردنية وان المادة الثالثة من قانون الجنسية الاردنية رقم ٥٤/٦ نصت في فقرتها الثانية على ان كل من يحمل الجنسية الفلسطينية من غير اليهود قبل تاريخ ١٥/٥/١٩٤٨ وقيم عادة في الملكة الاردنية الهاشمية خلال المدة الواقعة ما بين ٢٠/١٢/١٩٤٩ لغاية ١٦/٢/١٩٥٤ يعتبر اردني الجنسية .

وحيث انه من الثابت بالمستندات البرزة والشهادات المستمعة ان المستدعي هو في الاصل فلسطيني الجنسية وانه هاجر من فلسطين في سنة ١٩٤٩ على اثر النكبة الفلسطينية الواقعة في سنة ١٩٤٨ واقام في الضفة الشرقية من الملكة الاردنية الهاشمية منذ ذلك التاريخ حتى الآن .

ولهذا فانه يعتبر اردني الجنسية عملا بالقانونين المشار اليهما آنفا ومن حقه الحصول على جواز سفر اردني وبالتالي يكون قرار المستدعي ضده بعدم اعطائه جواز سفر مخالفا للقانون وحقيقا بالالغاء .
فنقرر الغاءه .

قرار صدر وافهم علنا بتاريخ ٧ ربيع اول سنة ١٤٠٠ هـ الموافق ٢٤/١/١٩٨٠ م .